

الجديدة التي جاء بها المرسوم الصادر في 2005/12/02 المتعلق بتجديد وتحديد شروط الترقى في الدرجة والإطار بالنسبة لموظفي الدولة.

وجاءت في مقدمة دواعي التقدم بهذا النص ضرورة تجاوز المشاكل التي يطرحها تطبيق النظام الأساسي الحالي، لاسيما ما يتعلق بصرف تعويض السورة وتكريس الحقوق المكتسبة لفائدة موظفي المجلس وتطوير مفهوم الوظيفة العمومية البرلمانية بما يستجيب للمستجدات الدستورية.

ويتضمن هذا المقترح نسخ مجموعة من المقتضيات التي أصبحت متجاوزة وتصنيف الموظفين في هيئات وأسلان واضحة وخلق أسلاك جديدة مع الرفع من مستوى التأطير بإدارة المجلس وإصلاح نظام التنقيط وإصلاح نظام الأجور والتعويضات.

وحتى لا أطيل عليكم، أعتقد بأن هذا المقترح سيكون مدخلا لتزليل النظام من جهة، وتمنى أن يكرس لدى الموظفين ثقافة الارتباط بالمؤسسة بدل الارتباط بالأشخاص وبالمستشارين، وبه وجب الإعلام. شكرا على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد أفرياط المحترم، والكلمة لمقرر اللجنة إن كانت هنالك ضرورة لتقديمه.

الحكومة عندها شي كلمة في هاذ الموضوع؟ تفضلوا، السيد الوزير.

السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث القطاعات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن ألتقي بكم في هذه الجلسة العامة بخصوص مقترح قانون لتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي مجلس المستشارين بعد أن تمت المصادقة عليه بالإجماع صباح هذا اليوم من طرف لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر.

أود في البداية أن أؤكد على أهمية مقترح القانون المعروض على مجلسكم الموقر بالنظر إلى خصوصية المؤسسة التشريعية وجسامة المهام الملقاة على عاتقها، خاصة في هذه المرحلة التاريخية المتميزة من تاريخ بلادنا والمرتبطة بتزليل مقتضيات الدستور الجديد، مما يفرض توفرها على الظروف الملائمة والإمكانات المادية والبشرية الكفيلة واللازمة للقيام بمهامها في أحسن الظروف.

لقد حرصت الحكومة على التعامل بإيجابية مع هذا المقترح، الذي أجمعت عليه كل مكونات المجلس، والذي يستهدف تمتيع أطر وموظفي هذه المؤسسة الدستورية بنظام أساسي متطور ومحفز ومن شأنه أن يضمن للمؤسسة استقطاب أحسن الأطر والكفاءات.

محضر الجلسة رقم 868

التاريخ: الثلاثاء 24 ربيع الأول 1434 (5 فبراير 2013)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: سبعة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الأربع والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مقترح قانون بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي مجلس المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مقترح قانون بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي مجلس المستشارين.

وفي البداية أعطي الكلمة لمقدمي هذا المقترح، الكلمة للأستاذ أفرياط، تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والمستشارتان،

السادة المستشارون،

اسمحوا لي في البداية، ونحن نقدم لهذا المقترح، مقترح قانون يتعلق بموظفي مجلس المستشارين أن نتقدم بتحية تقدير واحترام إلى كل الموظفين والموظفين الصامدين المناضلين، الذين نذروا أوقاتهم خدمة لهاته المؤسسة، هؤلاء جنود الخفاء الذين يمدون العون للسادة المستشارين، كل من منطق مهامه، إن على مستوى اللجان أو على مستوى الفرق، وطبعا حتى نكون منصفين ومنطقيين وماشي كلمهم.

وسأنتقل إلى هذا المقترح القانون مؤكدا على أنه يأتي في إطار تفعيل توجهات مكتب مجلس المستشارين، خاصة في شقها المتعلق بتأهيل وتحديث إدارة المجلس وتمتية قدراتها التشريعية، باعتبارها حلقة أساسية من حلقات التدبير الجيد للموارد البشرية وما لها من انعكاس إيجابي على المؤسسة التشريعية بصفة عامة، كما يأتي في سياق تنزيل الإجراءات المعمول بها في مختلف الإدارات العمومية، وبصفة خاصة تحيين وملائمة بعض مضمين النظام الأساسي لموظفي مجلس المستشارين مع المقتضيات

وبعد هذا ننتقل لفتح باب المناقشة في هذا النص، إذا كان هنالك من راغب في المناقشة عن فرق.. اسمحو لي، الله يجليكم، كمين إجماع ولا ما كاينش، نوصلو له، إذا كان هنالك من متدخل لمناقشة هذا النص عن فرق الأغلبية فليقدم في ظرف 10 دقائق، ما كاينش متدخل؟ إذا كان هنالك من متدخل عن فرق المعارضة فله حق الكلام طبعاً في إطار 10 دقائق، تفضل السي بنشماش، عن فرق المعارضة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

زميلاتي، زملائي السادة المستشارون المحترمون،

أنا بغيت، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في كلمة مقتضبة جداً أن أقول ما يلي:

أولاً، نعبّر باسم الفريق عن جزيل شكرنا لهذا المبادرة التي تقدم بها زملاؤنا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية عند تقديمهم لهذا المقترح قانون الذي طال انتظاره، ونتمنى بهذه المناسبة أن تتمكن جميعاً، فرق برلمانية ومكتب مجلس المستشارين، من تذليل العقبات التي ما تزال تحول دون تمكين السادة المستشارين والفرق البرلمانية من تقديم إسهامها في مجال الإنتاج التشريعي.

أقول هذا الكلام لأنه - في علمي - واحد العدد من المقترحات القوانين يتم تقديمها، ويتم التعامل معها بكثير البطء والتباطؤ في برمجتها، أذكر على سبيل المثال أن فريق الأصالة والمعاصرة سبق له منذ مدة أن تقدم بمقترح قانون تنظيمي يتعلق بالأمازيغية، وقد مرت مدة، نعتقد أنها كافية، ولم تتم بحسب الوثائق التي بين أيدينا لم تتم إلى يومنا هذا برمجته ولا حتى مناقشة برمجته على مستوى مكتب مجلس المستشارين.

فإذن هذه مناسبة باش نشكرو إخواننا في الفريق الفيدرالي وباش نوجهو دعوة للأجهزة المختصة بمجلس المستشارين لرفع العقبات التي تحول دون تمكين البرلمان من لعب دوره في مجال الإنتاج التشريعي، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، نحن سعداء جداً بأنه أخيراً سنتمكن بمقتضى هذا المقترح الذي تقدم به الزملاء من تسوية وتأهيل الموارد البشرية العاملة في مجلس المستشارين، ولكن هذه مناسبة باش نذكر بأن تأهيل وتسوية وضعية الأطر والموظفين وتأهيل الموارد البشرية.

للتذكير هذا كان واحد من ركائز الإستراتيجية أو برنامج العمل الذي سبق للسيد رئيس مجلس المستشارين عند انتخابه رئيساً لمجلس المستشارين قبل حوالي 3 سنوات أن التزم به، ونحن سعداء أننا قطعنا خطوة إضافية على طريق تحقيق جزء من هذا البرنامج.

وفي هذا الإطار، لا يفوتني أن أؤكد لكم أن الحكومة تنخرط بل تلتزم بتوفير جميع الشروط والإمكانيات لتمكين المؤسسة التشريعية من القيام بمهامها الدستورية في أحسن الظروف، ولهذا أولت الحكومة مقترحكم هذا كامل العناية مثمته هذه المبادرة، باعتبارها من جهة مدخلا أساسياً لتمكين مجلسكم الموقر من القيام بمهامه ومسؤولياته على الوجه الأكل وأداء دوره الرقابي والتشريعي من جهة أخرى، سبيلاً لتثمين وتحفيز الرأسمال البشري الذي يعمل بكل تفان وإخلاص من أجل تيسير مهمة السيدات والسادة المستشارين ومساعدتهم على القيام بالأعباء الجسيمة الملقاة على عاتقهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يفوتني أن نوه بمبادرة السيدات والسادة المستشارين الذين عملوا على إعداد مقترح هذا القانون الذي يرمي إلى مواكبة التطورات التي تعرفها المؤسسة التشريعية، وإنها مناسبة لأنوه كذلك بأخذ السيدات والسادة المستشارين بعين الاعتبار في إعدادهم لهذا القانون لنتائج العمل المشترك بين الحكومة ومجلس النواب، والذي توج بالمصادقة على مقترح أو الآن يصبح قانون ديال الموظفين وموظفي مجلس النواب، الذي استهدف - كما تعلمون - إضافة إلى تحسين وضعية موظفات وموظفي مجلس النواب والمستشارين كذلك الحفاظ على مكتسباتهم وعلى التلاؤم مع مقتضيات النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وكذلك الانسجام ما بين النظام الأساسي ديال موظفي مجلس المستشارين وكذلك النواب.

وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على حرص السيدات والسادة المستشارين على مراعاة الانسجام والتلاؤم بين النظامين الأساسيين، إضافة إلى تحقيق التكامل والالتقائية مع المكونات الأخرى للوظيفة العمومية. والجدير بالإشارة أن صيغة مقترح القانون المعروضة على أنظاركم هي ثمرة توافق وتعاون ونتاج عمل مشترك بين مجلسكم الموقر والحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الأخير، لا يسع الحكومة إلا أن تؤيد هذا المقترح باعتباره مدخلا للرفع من أداء المؤسسة التشريعية وتطوير كفاءتها ونجاعتها، علاوة على تكريسه لحقوق ومكتسبات سبق إقرارها لفائدة موظفي المجلس وتحسينه لوضعية الموظفين المنتخبين للسلام الدنيا والمتوسطة وتشجيعه على المزيد من البذل والعطاء، من خلال إقرار مسار مهني محفز وتوفير أحسن الظروف للمؤسسة التشريعية للقيام بمهامها الدستورية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير.

رؤساء الفرق والمسؤولين ديال المكتب التزموا معنا بأن يعالجوا هاذ حالات الأطر حالة بحالة كي ن نصف الجميع وكي لا يكون هناك إجحاف في حق أي من أطرنا ومن موظفينا، بعد ذلك قبلنا بأن نتخلى عن هذا الحق، وارتأينا بأن ننخرط معكم إيجابا في التصويت على هذا المقترح قانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد رئيس الفريق.

هنالك متدخل عن الفريق الفيدرالي؟ المجموعات لا تدخل لديها بخصوص الموضوع.

إذن إذا كان الأمر كذلك، ننتقل إلى التصويت على مواد مقترح القانون.

المادة رقم 1:

- الموافقون: الإجماع.

إذن من المادة رقم 1 حتى إلى المادة رقم 87 نعتبرها أنها كلها قد تمت المصادقة عليها بالإجماع.

أعرض مقترح القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مقترح قانون بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي مجلس المستشارين بالإجماع.

شكرا للجميع

ونرفع الجلسة.

ولكن هذه مناسبة باش نذكر كذلك بأن مجلس المستشارين مدعو للاهتمام بالجانب المتعلق بالتكوين والتكوين المستمر.

تذكر بأنه في إطار الوضع المتقدم الذي منح للمغرب، سبق للبرلمان الأوروبي أن هيا برنامجا أعد ما يكفي من التمويل يسمح لأطر البرلمان بمجلسه أن يستفيدوا من تبادل الخبرات، ونعتقد بأن الأطر ديالنا والموظفين ديالنا اللي كيتحملوا جزء كبير من مسؤولية العمل داخل المجلس بالكثير من التضحية وبتكران ذاتهم في أمس الحاجة إلى أن يطلعوا على الخبرات اللي كاينة في الدول اللي احنا عندنا بها علاقة، ونعتقد بأنه من حقنا أن نطمح إلى الاستفادة من هاذ البرنامج ديال التكوين وتبادل الخبرات في إطار الوضع المتقدم.

لا أخفيكم بأتي وزملائي، في فريق الأصالة والمعاصرة. كنا نفكر وكنا نوي استخدام ما يتيح لنا النظام الداخلي بمجلس المستشارين في الفصل 224 اللي كيغطي لرؤساء الفرق البرلمانية الحق في أن يطلبوا إرجاع النص إلى اللجنة.

ما نخفيوش عليكم احنا كنا نفكر أننا نرجعو هذا النص للجنة، ولكن بعد أن تأكد لنا بأن هذا سيلحق بعض الضرر بالكثير من الأطر والكثير من الموظفين ديال المجلس، ونحن لا نرضى بذلك، ولكن هناك ما يستوجب التأكيد على أنه كاين واحد الفئة من الأطر ومن الموظفين لربما سيلحقها بعض الضرر (من جراء تطبيق هذا القانون).

وفي إطار المساعي الحميدة، عدد من الزملاء مسؤولين ديال المكتب